[189] تعالى. (لانا نقول) فرق بين الصفات المنتزعة من الافعال الخارجية للمكلف في ظرف وجودها - كعنوان الاتصال والانفصال ونظائرهما، مما ينترع من ايجاد ما هو منشأ لا نتزاعه، فحينئذ يصح أن يكلف بالاتصال والانفصال مثلا، لكونهما في حيز اختياره، بواسطة اختيارية منشأ انتزاعهما - وبين الصفات المنتزعة من الافعال الموجودة في المستقبل، نظير كونه بحيث يضرب أو يجلس في المستقبل وامثالهما من العناوين المنتزعة من الافعال الموجودة في الزمن المتأخر في علم ا، فان ثبوت تلك العناوين أو نقيضها مما ليس باختيار الشخص [125] كيف ؟ وهى أو نقيضها ثابتة مع غفلته ونومه، بل قبل وجوده في الخارج، فان ماهية زيد توجد في الخارج ويضرب عمروا في علم ا. وهذا - بعد ادنى تأمل - لعله من الواضحات.] [125] قد يتوهم أن الوصف إذا كان عبارة عن أنه يفعل بالاختيار، فالاختيارية فيه محفوظة، لكنه مندفع: بأن الاختياري هو نفس الفعل الخارجي. وأما هذا المفهوم بعنوانه الاستقبالي، فخارج عن الاختيار، لعدم تأثير افعاله الاختيارية في وجوده وعدمه، بل لعدم امكان تأثيرها فيه، للزوم تأثير المتأخر في المتقدم، أو المعدوم في الموجود. إن قلت: لا اشكال في أن الفاعل يقدر على طرفي الفعل والترك، وايضا لا اشكال في أنه إن اختار الفعل ينتزع عنوان (يفعل)، وإن اختار الترك ينتزع عنوان (لم يفعل)، ولا تحتاج الاختيارية إلى ازيد من ذلك. قلت: وإن كان ينتزع عنوان (يفعل) إن اختار الفعل في الواقع، و (لم يفعل) إن اختار الترك، لكن ليس ذلك بنحو العلية والمعلولية، بل بنحو الملازمة التى لا ينفك أحدهما عن الآخر، فإذا اختار كلا من الفعل والترك، يكشف عن أن المنتزع = _____